محاضرات قانون التجارة الدولية.

ماستر 1 القانون الدولي العام.

المحاضرة الثالثة للأستاذة **زنداقي سهيلة**

بعنوان:مؤتمر مراكش.

مؤتمر مراكش كختام لجولة الأوروجواي.

مؤتمر مراكش كان وفقا للإعلان الصادر في عام 1986،شاركت في أعماله125 دولة إضافة إلى الدول التي شاركت بصفتها كمراقب لعدم استكمالها إجراءات العضوية مع أنها تقدّمت بطلب الإنضمام.

اعتمد المؤتمر سبع وثائق:

- قرار بقبول الإنضمام لمنظمة التجارة العالمية .
- قرار بإنشاء اللجنة التحضيرية المعنية بإجراءات إنشاء المنظمة و تحديد نطاق ولايتها .
- قرار بدراسة الإنعكاسات المالية و الإدارية المترتبة على إنشاء المنظمة .
- قرار بدراسة العلاقة بين التجارة و البيئة و إنشاء لجنة دائمة لهذا الموضوع.
- الموافقة على إصدار إعلان مراكش الذي يعتبر تلخيصا لنتائج جولة الأوروجواي .
- إعتماد الوثيقة الختامية للجولة وإحالتها للوزراء للتوقيع عليها .
- إعتماد إتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية وملحقاتها من الإتفاقيات و القرارات والإعلانات و إحالتها للوزراء للتوقيع عليها .

–قامت 111 دولة من الدول المشاركة بالتوقيع على الوثيقة الختامية .يصبح إلتزام الدول بالإتفاقيات نهائيا بعد إتمام إجراءات التصديق عليها .

الموضوعات الجديدة في مؤتمر مراكش:

موضوعين أثارتهما الولايات المتحدة الأمريكية ،الأول في العلاقة بين التجارة و البيئة والثاني في معايير العمل ما يطلق عليه اسم الإغراق الإجتماعي .

العلاقة بين التجارة و البيئة:

اكتسب هذا الموضوع أهمية مع تزايد الوعي الدولي بموضوع الحفاظ على البيئة ،انعكس بالتبعية على أوجه النشاط الإقتصادي و التجاري .

بدى الإهتمام بالموضوع بعد انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية و البيئة الذي عقد في مدينة "ريوديجانيرو" البرازيلية في عام 1992 عرفت باسم مؤتمر قمّة الأرض.

أصدرت الأطراف المتعاقدة في الجات قرارا بدعوة لجنة التجارة و التنمية لمتابعة القضايا التي أثارها مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة و التنمية خاصة العلاقة بين التجارة و البيئة ،اقتصر عمل اللجنة على جمع المعلومات و إعداد الدراسات ذات الصلة بالموضوع.

تمّ طرح هذا الموضوع في المراحل الأخيرة لمفاوضات جولة الأوروجواي بناءا على مقترح أمريكي للنظر في إنشاء لجنة دائمة للتجارة و البيئة في إطار منظمة التجارة العالمية .

قوبل هذا المقترح في بادئ الأمر بمعارضة شديدة من قبل الدول النامية خشية لجوء الدول المتقدّمة إلى تطبيق معايير بيئية متشددة يصعب الوفاء بها ،و استخدامها كشرط مسبق لتدفق تجارة الدول النامية إلى أسواقها فتتحول المعايير البيئية إلى قيد مستتر على تجارة هذه الدول .استمرّ الموضوع محل نزاع لم يحسم طيلة فترة المفاوضات .

أمكن التوصّل في هذا المؤتمر إلى قرار وزاري بإنشاء اللجنة و تحديد نطاق ولايتها ليكون موضوع العلاقة بين التجارة و البيئة بصفة رسمية في إطار الجات.

المعايير المذكورة لا تقتصر فقط على النشاط الصناعي لضمان أساليب الإنتاج و منتجات غير ملوثة للبيئة ،تتعداه أيضا لما تقتضيه العملية الإنتاجية للسلع الزراعية من استخدام مبيدات الآفات ،الأسمدة ، محسنات التربة ، فضلا عن مواصفات التعبئة و التغليف لتتدرج كلها في المعايير البيئية الجديدة ، علما أن السلع الزراعية تمثل الركيزة الأساسية لصادرات العديد من الدول النامية.

معايير العمل و الإغراق الإجتماعي :

يعدّ مفهوما مستحدثا ،يقصد به انخفاض تكلفة العمالة في الدول النامية بدرجة كبيرة عنها في الدول المتقدّمة و عدم إلتزام بعض الدول النامية بالمعايير الدولية المنظّمة للعمل ،الأمر الذي يؤدّي إلى خروج منتجات هذه الدول بتكلفة تقلّ كثيرا عن نظيرتها في الدول المتقدّمة فاقترحت كل من الولايات المتحدة الأمريكية و كندا إدراج هذا الموضوع ضمن اهتمامات المنظمة مستقبلا لضمان إلتزام كافّة الدول بمعايير العمل الدولية و حظر استغلال الأطفال و المسجونين ،فتحاسب الدول التي لا تطبق المعايير المذكورة وفقا لنظام عمل المنظمة العالمية للتجارة .

لاقى هذا التوجه معارضة ضارية من قبل الدول النامية التي تفتقر إلى كفاءة عناصر الإنتاج و تتميز بتوافر و رخص الأيدي العاملة لتمثل واحدا من أهم العناصر التي تمنح الدول النامية نسبة من القدرة التنافسية في الأسواق العالمية وأنها تدخل ضمن الإختصاص الأصيل لمنظّمة العمل الدولية التابعة للأمم المتحدة فلا مجال لإدراجها ضمن مواضيع المنظّمة أو ربطها بالنشاط التجاري للدول ككل.

نجحت الدول النامية في إنهاء مؤتمر مراكش دون إقحام هذا الموضوع في نشاط المنظّمة وتسعى الدول المتقدمة لحدّ الآن لإدراجه ،و ردّا من الدول النامية طالبت بأهمية بدء النقاش حول موضوعات أخرى كسياسات الهجرة في الدول المتقدّمة ،حقوق المهاجرين ،حرية انتقال الأيدي العاملة بين الدول الأعصاء في المنظمة و المطالبة بوضع قانون دولي للمنافسة ومنع الإحتكار.

المسائل التي بقيت معلّقة بعد جولة الأوروجواي:

يعدّ قطاع الخدمات ضمن القطاعات الحديثة بقواعد تحرير التجارة الدولية فضلا عن اختلافه عن نشاط تجارة السلع نظرا لطبيعته سواء من حيث القواعد و النظم التي تحكم إدارته أو الإجراءات و السياسات التي تنظّم عمليات التبادل التجاري فيه .

بالرغم من التّوصّل لإتفاق شامل للتجارة في الخدمات ،ظلّت مجموعة من القضايا لم يتم حسمها أثناء الجولة و لكن تمّ الإتفاق على استمرار المفاوضات بشأنها لفترات إضافية هي:

قطاع الخدمات المالية ،خدمات النقل البحري ،الإتصالات السلكية و اللاسلكية ،إنتقال الأيدي العاملة ،المسائل الثقافية .